

المحور الثاني: التحليل المالي للميزانية (تحليل ذمي، وظيفي، ديناميكي)

الجزء الثاني: التحليل المالي الوظيفي

جاء التحليل المالي الوظيفي من أجل تجاوز جملة من النقص المسجلة في التحليل المالي الذمي، والذي أعطى مفهوم جديد للمؤسسة باعتبارها وحدة اقتصادية تتضمن ثلاث وظائف أساسية : **الاستغلال** **الاستثمار** و**التمويل**. وهو ما يعرف بالمفهوم الوظيفي للمؤسسة الاقتصادية.

-**وظيفية الاستغلال**: من بين أهم الركائز الأساسية في هذا التحليل، وذات أهمية كبيرة في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة، حيث تعبر عن النشاط الرئيسي للمؤسسة وتحدد طبيعتها (صناعية، تجارية.... الخ) وتضم هذه الوظيفة المراحل المرتبة التالية: التموين ؛ التخزين الأولي؛ التصنيع أو التحويل؛ تخزين نهائي؛ وصولاً إلى مرحله التوزيع.

-**وظيفة الاستثمار**: يتمثل دورها في تزويد المؤسسة بمختلف تجهيزات الإنتاج والاستثمارات الضرورية لممارسة مختلف الأنشطة الاستثمارية، وتشمل هذه الوظيفة عمليتين رئيسيتين:

✓ **حيازة الاستثمار**: أي شراء التجهيزات والمعدات، ينتج عن هذه العملية **نفقات الاستثمار** (تكلفه الشراء والمصاريف الملحقة بالشراء)

✓ **التنازل عن الاستثمار (بيعه)**: تتنازل عنها المؤسسة إما بسبب انتهاء عمرها الافتراضي أو من أجل تقليص احتياجاتها المالية نظراً لظروف مالية سيئة، وذلك بهدف معالجه حالة العجز في الخزينة وإنعاشها.

-**وظيفة التمويل**: يتمثل دورها في توفير الموارد المالية الضرورية لتمويل نشاط الاستثمار والاستغلال، وذلك بالاعتماد على **مصادر التمويل الداخلية** (أرباح محققة، اهلاكات ومؤونات) و**مصادر خارجية** (الاقتراض أو الرفع من رأس المال من خلال زيادة عدد الشركاء).

1. تعريف الميزانية الوظيفية:

تعرف بأنها أداة للتحليل المالي، يتم من خلالها تقييم عناصر الأصول (الاستخدامات) وعناصر الخصوم (الموارد) **بقيمتها الأصلية الإجمالية** كما يتم إعدادها على أسس التمييز بين **الدورات الطويلة الأجل** (الاستثمار وتمويل) و**الدورة قصيرة الأجل** (الاستغلال).

2. الأسس التي تقوم عليها الميزانية الوظيفية:

✓ يصطلح على الأصول استخدامات والخصوم موارد؛
✓ تقييم الاستخدامات عناصر الميزانية بالقيمة الأصلية (الإجمالية) دون طرح الاهلاكات والمؤونات، على أن يتم تحويل مبلغ الاهلاكات والمؤونات إلى جانب الخصوم باعتبارها موارد متوسطة وطويلة الأجل.

✓ ترتيب عناصر الميزانية وتصنيفها تبعا للوظائف (الاستغلال، خارج الاستغلال، الاستثمار والتمويل).

3. بناء الميزانية الوظيفية:

تتجزأ الميزانية الوظيفية إلى ربع مستويات:

- **الموارد الدائمة والاستخدامات المستقرة:** ترتبطان بالدورة طويلة الأجل:
 - **الموارد الدائمة:** تتمثل تتشكل من مصادر التمويل المتوسطة وطويلة الأجل مثل الأموال الخاصة، ديون متوسطة وطويلة الأجل، اهتلاكات ومؤهلات، نتائج متراكمة واحتياطات؛
 - **الاستخدامات المستقرة:** تتشكل من الاستثمارات بمختلف أنواعها وكل العناصر ذات الطبيعة المستقرة؛
 - **استخدامات الاستغلال وموارد الاستغلال :** وتتمثل في احتياجات دوره الاستغلال من مخزون وعملاء وموارد تمويلها من موردين وضرائب وغيرها؛
 - **استخدامات وموارد خارج الاستغلال :** تتمثل في الاستخدامات والموارد التي لا ترتبط مباشرة بالنشاط الأساسي للمؤسسة (غير عادية)، التدفقات المالية ذات الطابع الاستثنائي مثل قيم منقولة للتوظيف جانب الأصول وضرائب على النتائج جانب الخصوم؛
 - **الخزينة: - استخدامات الخزينة:** متمثلة في النقديات (بنك وصندوق ...)
 - **موارد الخزينة:** متمثلة في الاعتماد البنكية (السحب على المكشوف).
- والجدول الموالي يوضح عناصر الميزانية الوظيفية.

الجدول رقم(1): عناصر الميزانية الوظيفية

موقعها في الميزانية	عناصر الأصول	معلومات وصفية
الاستخدامات المستقرة (Emplois Stables)	تثبيات معنوية، مالية ومادية	تنتج عن قرارات الاستثمار طويلة الأجل تظهر في أعلى الميزانية.
استخدامات الاستغلال (Emplois) (D'exploitation)	المخزونات الإجمالية: زبائن، تسبيقات الموردين، زبائن وسندات مطلوب تحصيلها، تسبيقات للمستخدمين، مدينون آخرون للاستغلال، أعباء تمثل تسبيقات للاستغلال.	ترتبط بالنشاط العادي للمؤسسة؛ وهي تلك العناصر التي تساهم في دورة الاستغلال.
استخدامات خارج الاستغلال (Emplois Hors) (D'exploitation)	قيم منقولة للتوظيف، أعباء مقيدة سلفا خارج الاستغلال، حقوق أخرى خارج الاستغلال، نواتج التنازل عن التثبيات،	ترتبط بالنشاط غير العادي للمؤسسة، حقوق لا ترتبط مباشرة بالنشاط الاستغلالي للمؤسسة.

استخدامات الخزينة (Emplois) :(De Trésorerie خزينة الأصول	البنك، الصندوق، الحسابات الجارية،	تتضمن المتاحات (النقديات) وهي الخزينة الموجبة
موقعها في الميزانية	الخصوم	معلومات وصفية
الموارد الدائمة (Ressources) :(Durables	موارد خاصة: أموال خاصة، اهتلاكات ومؤونات وخسائر القيمة، الديون المالية طويلة الأجل	تظهر في الجانب العلوي لميزانية الخصوم، تنتج هذه الموارد عن قرارات التمويل التي تلزم المؤسسة على المدى الطويل.
موارد الاستغلال (Ressources) :(D'exploitation	موردون، تسبيقات الزبائن، موردو السندات الواجب دفعها، ديون ضريبية واجتماعية، دائنون آخرون للاستغلال، نواتج تمثل تسبيقات الاستغلال.	ديون الموردون وديون مختلفة : وهي ديون غير مالية مرتبطة بالنشاط العادي للمؤسسة.
موارد خارج الاستغلال (Ressources) :(Hors D'exploitation	ديون جانبية (ضريبة على الأرباح) ديون أخرى، فوائد القروض، نواتج تمثل تسبيقات خارج الاستغلال، موردو التثبيات.	ديون غير مالية مرتبطة بالنشاط غير العادي للمؤسسة (استثنائية).
موارد الخزينة (Ressources) :(De Trésorerie	الاعتماد البنكية الجارية (ح/519)، الرصيد السالب للبنك	الخزينة السلبية

يمكن تمثيل الميزانية الوظيفية بشكل مختصر كما هو موضح أدناه:

الجدول رقم (2): الميزانية الوظيفية المختصرة

الموارد (Ressources)	الاستخدامات (Emplois)
موارد دائمة: RD الأموال الخاصة، الاهتلاكات والمؤونات، ديون متوسطة وطويلة الأجل، نتيجة الدورة الصافية.	الاستخدامات المستقرة: ES تثبيات مادية، مالية، معنوية، وأصول أخرى ذات طبيعة مستقرة
موارد الاستغلال: Rex مستحقات المورد والحسابات الملحقه.	استخدامات الاستغلال: Eex مخزونات إجمالية. حقوق اتجاه الزبائن وحسابات ملحقه.
موارد خارج الاستغلال: Rhex موارد أخرى.	استخدامات خارج الاستغلال: Ehex حقوق أخرى (مدينون آخرون)
موارد الخزينة: Rt الاعتماد البنكية الجارية (قروض الخزينة)	استخدامات الخزينة: Et النقديات (المتاحات)
مجموع الموارد (بقيمة إجمالية)	مجموع الاستخدامات (بقيمة إجمالية)

ملاحظات وتعديلات: قبل إعداد الميزانية الوظيفية توجد عناصر ينبغي تعديلها:

الجدول رقم(1): معالجة عناصر الميزانية الوظيفية

العناصر:	معالجات وتصحيحات:
عناصر الأصول:	
مخصصات والمؤنات	- تحذف من الأصول حيث تسجل الأصول بقيمتها الإجمالية؛ - تضاف إلى الموارد الدائمة؛ حيث تعتبر كمصدر تمويل ذاتي يستخدم في تجديد الاستثمارات وتغطية الخسائر المحتملة.
رأس المال المكتسب غير المطلوب ح/ 109	- يحذف من جانب الأصول باعتباره أصل وهمي؛ - يطرح من الأموال الخاصة (بالتحديد من ح/ 101 رأس المال المدفوع).
فوائد على الحقوق الثابتة	- تخص القروض التي منحها المؤسسة للغير. - تطرح من التثبيات المالية؛ - تضاف إلى الاستخدامات خارج الاستغلال (حسابات جارية للشركاء الدائنين)
تكاليف موزعه لعدة دورات	- تحذف من الأصول؛ - وتخفيض من الأموال الخاصة.
التثبيات المالية المنتظر تحويلها إلى سيولة	- تطرح من التثبيات المالية؛ - تضاف إلى الاستخدامات خارج الاستغلال.
أعباء أو مصاريف مقيدة سلفا	- تصنف حسب المعطيات إما ضمن استخدامات للاستغلال أو خارج الاستغلال، وفي حال غياب المعلومة تصنف استخدامات الاستغلال.
التسبيقات على الاستثمارات	- تسجل ضمن الاستخدامات خارج الاستغلال لأنها تدخل ضمن وظيفة الاستثمار
عناصر خارج الميزانية	
أوراق قبض مخصومة غير محصلة	- تستطيع المؤسسة خصم الأوراق التجارية لدى البنك قبل موعد استحقاقها في حال حاجتها إلى سيولة، إلا أنها تبقى ملزمة اتجاه البنك بإعادة مبلغ الخصم في حال لم يتم الزبون بالسداد عند حلول موعد الاستحقاق، كما أن المؤسسة ستعود للزبون لاسترداد مبلغ أوراق القبض في حال لم يسدد قيمتها للبنك عند موعد الاستحقاق: - تضاف إلى استخدامات الاستغلال (حساب الزبائن وحسابات ملحقة). - تضاف إلى موارد الخزينة (اعتمادات جارية للبنك)
التمويل الإيجاري:	- تضاف القيمة الأصلية (الإجمالية) للأصل إلى الاستخدامات المستقرة؛ - تضاف الاهتلاكات المترتبة باستخدام الأصل إلى الموارد الدائمة؛ - يسجل الباقي ضمن الديون المالية طويلة الأجل (القيمة الإجمالية) - مجموع الاهتلاكات المترتبة
تعديل عناصر الخصوم:	
أرباح موزعه على الشركاء	- ترتب حسب درجه الطلب عليها إما مع الأموال الخاصة ضمن الموارد الدائمة أو موارد

خارج الاستغلال أو موارد الخزينة، في حال غياب المعلومة تصنف ضمن موارد خارج الاستغلال.	
قروض بنكية طويلة الأجل	- بالنسبة لأقساط القروض التي يحين موعد سدادها تطرح من الديون المالية وتضاف للموارد خارج الاستغلال
فوائد على القروض	تخص القروض التي تحصلت عليها المؤسسة وينتظر أن تسدد في مدة تقل عن السنة: - تطرح من الديون المالية؛ - تضاف إلى موارد خارج الاستغلال.
السحب على المكشوف والاعتماد البنكية الجارية	- تطرح من الديون المالية؛ - تضاف إلى خزينة الخصوم.
النواتج المقيدة سلفا	تصنف حسب المعطيات إما للاستغلال أو خارج الاستغلال.
ديون جبائية واجتماعية	- تسجل ضمن موارد الاستغلال باستثناء الضريبة على الأرباح فتسجل ضمن موارد خارج الاستغلال
مؤونة الأعباء والأخطار	غير مبررة: تعتبر ربح إضافي للمؤسسة تضاف إلى الاحتياطات بعد فرض الضريبة عليها (مبلغ الضريبة يحول إلى موارد خارج الاستغلال). مبررة: تصنف حسب طبيعتها إما موارد للاستغلال أو خارج الاستغلال.

4. تحليل الميزانية الوظيفية:

إن الهدف الأساسي من بناء الميزانية الوظيفية هو استخراج المؤشرات المالية التي تقيس التوازن المالي:

1.4. رأس المال العامل الصافي (FRng): رأس المال العامل الصافي الإجمالي (الوظيفي) هو ذلك الجزء من الاستخدامات المتداولة الممولة عن طريق الموارد الدائمة.

$$FRng = \text{الموارد الدائمة} - \text{الاستخدامات الثابتة}$$

يعتبر FRng مؤشرا هاما للتوازن المالي طويل المدى وله ثلاث حالات:

- $FRng < 0$: المؤسسة في حالة توازن مالي على المدى الطويل، حيث تمكنت من تغطيه احتياجاتها المالية طويلة الأجل باستخدام الموارد طويلة الأجل، مع تحقيق فائض يمكن استخدامه في تمويل الاحتياجات المالية المتبقية -سياسة محافظة-
- $FRng = 0$: تمثل حالة التوازن المالي الأمثل على المدى الطويل لكن دون تحقيق فائض، حيث نجحت المؤسسة فقط في تغطية احتياجاتها طويلة الأجل بمواردها الطويلة الأجل -سياسة مثالية-

- $FRng > 0$: يفسر ذلك عجز المؤسسة عن تمويل استثماراتها وباقي الاحتياجات المالية الثابتة باستخدام الموارد المالية الدائمة، وفي هذه الحالة تكون المؤسسة بحاجة إلى موارد مالية إضافية أو تقليص استثماراتها إلى حد يتوافق مع مواردها الدائمة - سياسة جريئة-.

2.4. الاحتياج في رأس المال العامل (BFR): هي الأموال التي تحتاجها المؤسسة لتغطية احتياجاتها خلال دورة الاستغلال وخارج الاستغلال والتي تنشأ بفعل الفوارق الزمنية بين:

✓ المشتريات والمبيعات وهو الأمر الذي يؤدي إلى تشكل المخزون.

✓ البيع والتحويل ما يعني نشاء الحقوق على الزبائن.

✓ المشتريات والتسديد ما يعني نشاء ديون الموردين.

فيتولد مثلا الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال عندما تعجز المؤسسة عن تغطية ديونها للاستغلال بواسطة حقوقها ومخزوناتهما، إذا فهذا العجز يطلق عليه الاحتياج في رأس المال العامل.

2.2.4. الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال (BFRex): يقيس التوازن المالي على مستوى دورة الاستغلال، ويحسب بالعلاقة التالية:

$$BFR_{ex} = \text{استخدامات الاستغلال} - \text{موارد الاستغلال}$$

$$BFR_{ex} = E_{ex} - R_{ex}$$

حساب BFR_{ex} هام جدا لأنه يعبر عن احتياجات محددة ومتعلقة بمستوى نشاط المؤسسة، وتتوقف احتياجات رأس المال العامل للاستغلال على مدى قدرة المؤسسة على تعريف مخزوناتهما (سرعه دوران المخزون، المدة المتوسطة للعملاء وكذلك المدة المتوسطة لديون الموردين) هذا وقد تصبح احتياجات رأس المال العامل للاستغلال من أهم العناصر التي تستخدمها المؤسسة لتحليل ميزانيتها الوظيفية ومعرفة السياسة الداخلية للمؤسسة.

3.2.4. الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال (BFR_{hex}): يقيس التوازن المالي خارج النشاط الرئيسي للمؤسسة أخيرا:

$$BFR_{hex} = \text{استخدامات خارج الاستغلال} - \text{موارد خارج الاستغلال}$$

$$BFR_{hex} = E_{hex} - R_{hex}$$

4.2.4: الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي (BFRg): ويحسب كما يلي:

$$BFR_g = \text{الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال} + \text{الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال}$$

$$BFR_g = BFR_{ex} - BFR_{hex}$$

3.4. الخزينة الصافية الإجمالية (TNg):

تتشكل الخزينة عندما **تستخدم** المؤسسة رأس المال العامل الصافي الإجمالي في **تمويل** احتياجات رأس المال العامل للاستغلال وخارج الاستغلال ، فإذا تمكنت المؤسسة من **تغطية** هذا الاحتياج تكون **الخزينة موجبة** وهي حالة **الفائض** في التمويل ، وفي **الحالة المعاكسة** تكون **الخزينة سالبة** وهي حالة **العجز** في التمويل، ويمكن حساب الخزينة بطريقتين:

الخزينة الصافية الإجمالية = استخدامات الخزينة - موارد الخزينة

$$TNg = Et - Rt$$

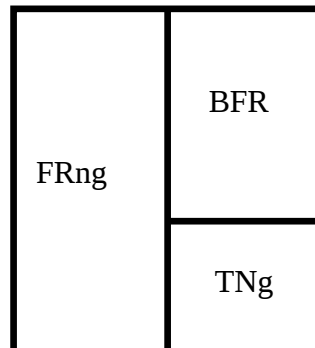
أو من خلال معادلة التوازن، حيث:

الخزينة الصافية الإجمالية = رأس المال العامل الصافي الإجمالي - الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي

$$TNg = FRng - BFR$$

تعتبر معادلة الخزينة عن التوازن الإجمالي في المؤسسة:

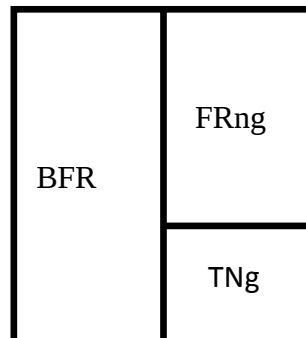
$BFR < FRng$: الخزينة موجبة، المؤسسة تمتلك نقديات متاحة.



$$TNg > 0$$

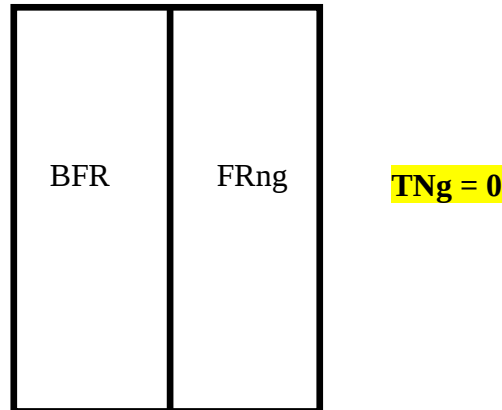
$BFR > FRng$: الخزينة سالبة، المؤسسة لا تمتلك نقديات متاحة، وفي هذه الحالة تلجأ إلى السحب

على المكشوف، بعبارة أخرى موارد المؤسسة غير كافية لتغطية كافة احتياجاتها.



$$TNg < 0$$

$BFR = FRng$: وهذا يعني أن المؤسسة محافظة على توازنها المالي (خزينة مثلى)، لكن من الصعب الوصول إلى هذه الوضعية في المدى القصير. تحقق الخزينة المثلى السير العادي للمؤسسة ولا توقعها في مشكلة الخلل بين BFR و $FRng$.



5. شروط التوازن المالي حسب المنظور الوظيفي:

الشرط الأول: $0 < FRng$: يتحقق هذا الشرط إذا تمكنت المؤسسة من تمويل استخداماتها المستقرة اعتمادا على مواردها المستقرة؛

الشرط الثاني: $BFR < FRng$: يجب أن يغطي رأس المال العامل الاحتياج في رأس المال العامل، إذ لا يكفي أن تحقق رأس مال عامل موجب بل يجب أن يكفي هذا الهامش لتغطيه احتياجات الدورة التشغيلية.

الشرط الثالث: $0 < TNg$: يتحقق بالشرطين السابقين وعندها تتمكن المؤسسة من تغطيه موارد الخزينة بواسطة استخدامات الخزينة (تغطي الاعتماد البنكية بالنقديات).

6. الانتقادات الموجهة للتحليل الوظيفي

- رغم ما قدمه التحليل الوظيفي من إضافات إسهامات، وتجاوزه للعديد من نقاط القصور التي أحاطت بالتحليل الذمي، إلا أن الطبيعة العملية للتحليل المالي تقتضي العديد من التغييرات المستمرة والتي تتأثر بدرجة كبيرة بتغيرات في المحيط الاقتصادي والمالي، ومن أهم الانتقادات الموجهة للتحليل الوظيفي:
- فقدان دلالة مؤشر الاحتياج في رأس المال العامل في قطاع الخدمات: نظراً لغياب المخزون في قطاع الخدمات، يفقد هذا المؤشر دلالته في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة؛
 - فقدان مفهوم رأس المال العامل لدلالته: في قطاع الخدمات الذي يعتمد على الاستثمارات غير المادية، يفقد هذا المفهوم دلالته كمؤشر مالي؛
 - تضمين المؤنونات والموارد الدائمة: يعاب على الميزانية الوظيفية أنها تدمج المؤنونات (عناصر الدورة التشغيلية قصيرة الأجل) مع الموارد الدائمة (موارد طويلة الأجل)؛
 - غموض مفهوم رأس المال العامل: لا يوجد تعريف نهائي واضح لهذا المؤشر، وهناك الكثير من النقاش حول مفهومي الموارد والاستخدامات المستقرة؛
 - اعتباره الإعتمادات البنكية الجارية موارد غير مستقرة: يفترض التحليل الوظيفي أن اللجوء إلى هذه الإعتمادات يكون في حالات نادرة، بينما الواقع العملي يثبت عكس ذلك؛
 - غموض الخزينة: لا يعرف كيف تتشكل الخزينة ولا الأنشطة المسؤولة عن تحقيق العجز أو الفائض فيها؛
 - التركيز على خزينة تقترب من الصفر: يدفع المسير المالي إلى البحث عن خزينة قليلة، بينما الواقع يظهر أهمية وجود سيولة كافية.
 - يعطي التحليل الوظيفي تصوراً ساكناً للوضع المالي للمؤسسة: لا يعطي التحليل رؤية ديناميكية حول التطور المستمر للوضع المالي.